

أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر
خلال الفترة 1990-2012

أ.بن يوسف نوة جامعة المسيلة - الجزائر

المخلص :

إن من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة اقتصاد ما ومثانته لأي دولة هي ميزان مدفوعاتها، حيث يساهم ميزان المدفوعات في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية. ولقد ساهمت الأدبيات الاقتصادية المختلفة في توضيح وشرح العوامل المؤثرة في اختلال وتوازن ميزان المدفوعات، ومن بين تلك العوامل التضخم الذي يعكس أثره في ميزان المدفوعات. وقد كان لهذا العامل الأثر الواضح في ميزان المدفوعات الجزائري في المدة التي أعقبت تحرير الأسعار، بسبب الظروف والمشاكل الاقتصادية التي ساهمت في عدم استقرار ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2012، وحاول هذا البحث دراسة تأثير التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال بناء نموذج قياسي يبين أثر التضخم على ميزان المدفوعات، والذي من خلاله يمكن لمتخذي القرار أن يرسموا سياسات إقتصادية تقلل من درجة التذبذب في ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: التضخم ، ميزان المدفوعات، المستوى العام للأسعار، النموذج القياسي.

Résumé:

Parmi les indicateurs économiques qui dénotent la puissance économique d'un pays. Figure la balance des paiements, de celui-ci, puisque elle contribue à la prise et de décisions des politiques économiques. Les différents lexiques économiques ont contribué grandement à la clarification et l'explication des éléments qui influent sur les fluctuations et les équilibres de la balance des paiements Parmi ces éléments, il y'a l'inflation qui se répercute d'une façon ou d'une autre sur la dite- balance des paiements. Ce dernier, c'est-à-dire l'inflation, a grandement influencé la balance des paiements de l'Algérie durant la période qui a suivi la libération des prix, et ce, à cause des circonstances économiques qui ont induit un déséquilibre de la balance des paiements durant la période (1990-2012). Ce travail académique a pour objectif de étude de l'influence de l'inflation sur la balance des paiements de L'Algérie, et ce, à travers la construction d'un modèle économétrique analysant l'effet de l'inflation sur la balance des paiements.

Mots clés : inflation, balance des paiements, niveau général des prix, modèle économétrique.

- مشكلة البحث :

تميز الاقتصاد الجزائري في عقد الثمانينات بأزمة حادة، حيث أن أغلب النشاطات لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، مما انعكس على التوازنات المالية الداخلية حيث تولدت عنها اتجاهات تضخمية ظهرت في السوق. فنجد أن سياسة تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار قد أوصل معدل التضخم إلى حوالي 30% ، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا وانخفض عن هذا المعدل في سنة 1996، وفي سنة 2000 إنخفض إلى 0.3%، حيث أن المعدلات المتغيرة أثرت على حركية ميزان المدفوعات، ففي سنة 1994 وصل عجز ميزان المدفوعات إلى 4.38 مليار دولار ثم إلى 6.33 مليار دولار سنة 1995، حيث كانت معدلات التضخم مرتفعة. ومن هنا فإن هذا البحث سوف يتمحور حول إبراز أثر هذه الزيادات في معدلات التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2012 .

- فرضية البحث :

انطلق البحث من فرضية مفادها أن ارتفاع معدلات التضخم والتمثلة بالمستوى العام لأسعار المستهلك خلال فترة البحث ترتبط بعلاقة عكسية مع رصيد ميزان المدفوعات.

- أهداف البحث :

تعد دراسة العلاقة بين معدلات التضخم وميزان المدفوعات باستخدام الأساليب القياسية الهدف الرئيس لهذا البحث وتقديرها. إذ يهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين معدل التضخم وميزان المدفوعات، من خلال تفسير واقع أداء المتغيرين والعلاقة بينهما خلال فترة البحث، ومحاولة بناء نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين معدلات التضخم وميزان المدفوعات.

- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الوقوف على تأثير التضخم كسبب مهم من بين أسباب أخرى ساهمت في التأثير على ميزان المدفوعات، وبالتالي تشخيص الأخطاء التي وقعت فيها السلطات النقدية والمالية على حد سواء خلال فترة البحث.

- الدراسات السابقة :

- دراسة عدنان عباس، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي، حيث بين الباحث أن اختلاف معدلات تضخم السلع المخصصة

للسوق العالمية والسلع المخصصة للسوق الداخلية، تقف في طريق تقارب معدلات التضخم بين دول العالم في مراحل التكيف فقط. وركز في دراسته على الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة المالية والعسكرية للعالم، حيث كانت قادرة على فرض إرادتها على شركائها المنافسين لها في أوائل السبعينات. إلا أن ذلك لم يكن سهلا لأن الولايات المتحدة أجبرت في الوقت ذاته على التخلي عن بعض الحقوق، لكن هذا الحل للأزمة المالية في أوائل السبعينات لم يخفف من حدة التضخم العالمي وتباين معدلات التضخم بينها وبين الدول الأخرى، فبدأ يظهر اللاتوازن في شكل أكثر خطورة تمثل في الزيادة الكبيرة في عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.

- دراسة إيمان محمد احمد محمد السيد، العلاقة التبادلية بين العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات والتضخم في الاقتصاد المصري. ركزت الباحثة في تحليلها على هيكل صادرات وواردات ميزان المدفوعات، وتزايد اعتماد الاقتصاد المصري على أسواق الخارجية في توفير السلع الوسيطة والغذائية والاستثمارية، فقد أدى الارتفاع المستمر في أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية إلى مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات. وبينت هذه الدراسة أن العجز في ميزان المدفوعات المصري هو عجز هيكل يعكس أساسا الاختلال في هيكل الإنتاج. وهذا يعني أن علاج اختلال التوازن الخارجي يرتبط ارتباطا وثيقا بتصحيح الاختلال القائم في هيكل الإنتاج القومي وقيام هيكل متوازن داخليا.

وحتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية، سوف نستعرض هذا البحث من خلال النقاط التالية:

1-تعريف التضخم وأنواعه ؛

2- الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات ؛

3 -مؤشرات التضخم في الجزائر ؛

4- أسباب التضخم في الجزائر ؛

5- الجانب القياسي للدراسة وتحليل النتائج.

أولا-تعريف التضخم و أنواعه :

1- تعريف التضخم : يعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم

التضخم، " وغالبا ما يقصد بالتضخم الارتفاع الغير طبيعي للأسعار⁽¹⁾. لهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار. وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق هذا المصطلح على حالات و ظواهر أهمها⁽²⁾:

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي، و يشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العملة) ؛

- ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل) ؛

- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف).

2-أنواع التضخم :

نظرا لاختلاف الاقتصاديين في وضع تعريف محدد للتضخم فقد ظهرت عدة تقسيمات لهذه الظاهرة، وحسب عدة معايير أهمها :

2-1- حسب حدة التضخم: هناك عدة أنواع حسب هذا المعيار أهمها :

- **التضخم الزاحف (التدريجي) :** يتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى ولو لم تحدث زيادة في الطلب، إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة ومعجلة في الفترة القصيرة، وأن الارتفاع المستمر في الأسعار يستمر لفترة طويلة نسبيا⁽³⁾.

- **التضخم الجامح (المفرط) :** هذا النوع يحدث في فترات تكون فيها الزيادات في المستوى العام للأسعار بمعدلات متسارعة، وفي مثل هذه الحالات تكاد تفقد النقود قوتها الشرائية الكلية⁽⁴⁾. وهو ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، أو نتيجة للتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود.

- **التضخم المتقلب :** يتمثل في ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحذ من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة لفترة تالية أخرى ... وهكذا.

2-2- حسب تحكم الدول في جهاز الأسعار⁽⁵⁾ :

- **التضخم المكبوت (الكامن) :** يقصد بهذا النوع من التضخم تدخل السلطات العمومية في تسيير حركة الأسعار، متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات تهدف إلى وضع حدود قصوى

للأسعار، من أجل الحد من تفشي التضخم كالرقابة على الصرف وتحقيق فائض في الميزانية، لكن سرعان ما تضطر الدولة إلى سحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، وهذا ما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار. وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة وتكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، فتتدخل الحكومة في النظام الاقتصادي لتبطل من ارتفاع الأسعار أو منعها أن تصبح عامة.

- **التضخم المكشوف (المفتوح)** : وهو عكس التضخم المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية.

2-3- حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم :

- **التضخم السلعي** : هو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح عالية⁽⁶⁾.
- **التضخم الرأسمالي** : هو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار، عندما يحقق المنتجون في صناعات السلع الرأسمالية أرباح عالية.

ثانيا- الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدولة الأخرى، حقوق الدولة تجاه تلك الدول.

وتوازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، وسيتم التركيز في هذا المجال على أبرز جوانب الاختلال والتوازن فيه⁽⁷⁾.

والاختلال في ميزان المدفوعات يمكن أن يكون اختلالا وقتيا بسبب ظروف مناخية أو أوضاع حربية مثلا، وتزول هذه الحالة بزوال السبب أو الأسباب التي أدت إلى حصولها.

ويمكن أن يكون اختلالا دائما، أي مستمرا وذلك في الحالة التي تشتد فيها حاجة الدولة للاستيراد ترافقها حالة عجز في إنتاجها المحلي، الذي يعجز فيها عن توفير فائض من هذا الإنتاج لأغراض التصدير.

وهذا يعني أن مثل هذه الدولة ستعيش حالة عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي في ميزان مدفوعاتها عندما لا تغطي البنود الأخرى مثل هذا العجز⁽⁸⁾.

أما إذا حدث وكان هناك عجزا في حساب رأس المال فإن مثل هذا العجز سوف يضاف إلى عجز الحساب الجاري، وتكون النتيجة ظهور عجز حاد ومؤقت في ميزان المدفوعات.

ومع ذلك فقد يساهم حساب رأس المال أحيانا وبشكل مباشر في العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، مثال ذلك حالات بعض البلدان التي تلعب فيها التدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل دورا كبيرا في حساب رأس المال بشكل تقليدي. وفي مثل هذه الحالات يمكن أن تتسبب بعض التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية أو في أسعار بعض العملات الدولية أو في الظروف السياسية حدوث تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج البلد دون أن يقابلها أية تدفقات إليه⁽⁹⁾.

ورغم أن حالة الاختلال هي الحالة الشائعة، وأن التوازن هو حالة نادرة ما تتحقق في الواقع، إلا أن دول العالم تحاول عموما الوصول إلى توازن ميزان مدفوعاتها عن طريق تحديد وارداتها، أي تقييد الواردات قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها إلى أقصى قدر ممكن، وجعل الواردات بالقدر الذي تسمح به حصيلة الصادرات، وصولا إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي للاقتصاد⁽¹⁰⁾.

أولاً- مؤشرات التضخم في الجزائر :

1- الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) :

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا، من قبل الديوان الوطني للإحصاء، وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات. إذ يستخدم في الجزائر رقم "الاسبير laspeyre index" والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة⁽¹¹⁾.

أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012

وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988، حيث يتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء⁽¹²⁾.

يتفق المحللون الاقتصاديون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطراً على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد⁽¹³⁾. وقد عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا طيلة 24 سنة الأخيرة، ففي الوقت الذي قدر فيه هذا المؤشر 13.3 سنة 1989 ارتفع إلى 117.52 سنة 2013، أي أن هذا المؤشر تضاعف حوالي 9 مرات خلال هذه الفترة، كما سجلت الأسعار خلال نفس الفترة تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3 % كحد أدنى و 31.7% كحد أقصى. ووصل معدل التضخم إلى 31.7% سنة 1992، ثم تراجع سنة 1993 وعاد للارتفاع سنة 1994 حيث قدر بـ 29%.

كما يعد التطور الذي يطراً على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية؛ المشروبات؛ الأحذية والملابس؛ السكن والأثاث؛ أهم الخدمات المتمثلة في الصحة؛ النقل؛ الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر.

الجدول رقم (01): المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة 1990-2013

سنة الأساس 2010

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
CPI	15.52	19.53	25.72	31	40.01	51.93	61.63	65.16
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
CPI	68.39	70.12	70.44	73.4	74.45	77.63	80.71	81.82
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CPI	83.72	86.8	91	96.23	100	104.52	113.82	117.52

المصدر : -البنك العالمي

- الديوان الوطني للإحصاء

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء يمكننا حساب المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك على أساس سنة 2010 وانطلاقا من هذه الأرقام فإن المؤشر العام للأسعار قد انتقل من 15.52 سنة 1990 إلى 117.52 سنة 2013. وحقق بذلك معدل زيادة قدره 657.21% حيث تضاعف حوالي 7.57 مرة.

واعتمادا على أنظمة الأسعار التي سادت نجد :

1- عرفت الفترة من 1990-2000 بالتحجير التدريجي للأسعار، اذ بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989، انعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.44 سنة 2000. وقد حقق بذلك مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة حيث نجد⁽¹⁴⁾ :

-الفترة الأولى تمتد من 1990 إلى 1996، وتميزت بارتفاع حاد في الأسعار، وذلك لان هذه المرحلة سادها تحرير الأسعار، حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات.
-الفترة الثانية وتمتد من 1997 إلى 2000، وتتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار حيث لم ترتفع الأسعار إلا بـ 5.28%، وتضاعفت حوالي مرة واحدة.

2- عرفت الفترة 2001-2013 استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، حيث عرف نسبة زيادة قدرها 44.12%، وتضاعف 1.6 مرة خلال 13 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الاستهلاك.

وبذلك يمكننا القول بان المستوى العام للأسعار قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات، وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة.
وبالرغم من ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، إلا انه بالرجوع إلى مكونات هذا الرقم، فإننا نجد أن هناك مجموعات اتسمت بالأسعار المرتفعة، بينما تميزت أسعار مجموعات أخرى بالانخفاض. حيث انه لم يحسب إلا ابتداء من سنة 1989.

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية ؛ المشروبات ؛ الأحذية والملابس ؛ السكن والأثاث ؛ أهم الخدمات المتمثلة في الصحة ؛ النقل ؛ الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر، وكذا حاجة المواطنين اليومية لها، حيث تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها بـ 0.8% سنة 2000، بعد أن كان معدل ارتفاعها 40% سنة 1994 نتيجة تحرير الأسعار.

أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012

أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية ؛ التأثيث ؛ التريبة والترفيه، ففي الفترة (1989-1993) عرفت ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة (2001-2011)، نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية مثل المواد الغذائية. كما تساهم الزيادة الجوهرية في أسعار الخدمات(6.7%) سنة 2009 من جانبها في زيادة المستوى العام الأسعار. وعكس السنوات الأخرى فقد تولد التضخم في سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة التي تبقى ضعيفة⁽¹⁵⁾.

أما في سنة 2010 نجد أن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا (7%)، وتعد زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب ومواد استوائية)، وكذا زيادة أسعار الجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم.

أما في سنة 2012 فقط سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر بـ8.89%، لكن تأكد الاتجاه نحو التراجع في سنة 2013، ليلبغ 4.5 % في جوان 2013.

تفسر هذه "الذروة" التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام،....) سنة 2012، في حين ارتفع معدل التضخم إلى 5,7 % بعد استقراره عند 4,5 % في 2011، بينما كان مستواه عند 2,4 % في سنة 2009. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية سنة 2012 (49.65%)⁽¹⁶⁾.

2- الرقم القياسي الضمني PGDP :

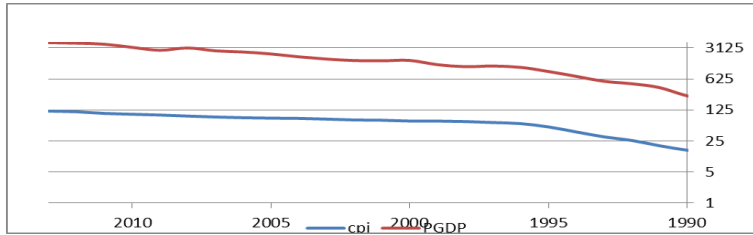
يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية.

الجدول رقم(02): تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
PGDP	260.3	400.3	488	554.6	715.9	920.5	1141.6	1221.5
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
PGDP	1183	1311.8	1634.4	1601.6	1622.8	1758	1973.3	2291.5
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PGDP	2533	2695	3120	2771	3218	3791	4004	4105

المصدر: البنك العالمي

الشكل رقم (01) : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI والمؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).



المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على الجدولين رقم (1) و(2).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الرقم القياسي الضمني في الجزائر تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (1990-2013)، صاحبه ارتفاع مستمر في مؤشر أسعار الاستهلاك، إن المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) قد اتجه للارتفاع بشكل مستمر، فهو يعكس التغيرات الفعلية والحقيقية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، وقد اقترن ذلك الارتفاع في الأسعار بمعدلات النمو في كمية النقود. حيث أن أكبر نسبة للتوسع النقدي حدثت في الفترة (1990-1993)، ثم انخفضت سنة 1995 لتعود بقوة في السنوات التي تليها، وذلك بسبب التحسن في حجم الأصول الأجنبية الموجودة في البنك المركزي والبنوك التجارية، وعند مقارنتها بمعدلات النمو في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية التي بلغت 1.6% سنة 1992 وانخفض سنتي 1993 و 1994، وقد كانت معدلات النمو في كمية النقود دائما أعلى من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية خلال هذه الفترة، حيث أدت الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود إلى اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى، والتي انعكست على الارتفاعات

المستمرة في كل من الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك⁽¹⁷⁾، كما هو مبين في الشكل أعلاه.

و ابتداء من سنة 1996 نلاحظ اتساع الهوة بين المؤشر الضمني والمؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك لإختلاف العوامل التي تؤثر على هذين المؤشرين، حيث أن تزايد وتيرة نمو مؤشر أسعار الاستهلاك يعود بدرجة كبيرة إلى انخفاض درجة التضخم المستورد، و اتجاه مستوى الأسعار العالمية إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة. أما التضخم الذي حدث في المؤشر الضمني فهو نتيجة ارتفاع التكاليف الإنتاجية، وذلك لإحتوائه على أسعار السلع الوسطية والإنتاجية، وكذا أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات⁽¹⁸⁾، حيث تضاعف المؤشر الضمني خلال الفترة (1990-2013) 15 مرة.

3- معامل الإستقرار النقدي :

سوف نعلم في حسابنا لمعامل الإستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط (M_2)، والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، والودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية والودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك)، وشبه النقود (الودائع لأجل). ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن سنوات التسعينيات عرفت ضغوطا تضخمية لأن معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر. فبالنسبة للسنوات (1991، 1993، 1994) نلاحظ التدهور الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث انخفض معدل نموه بـ 1.2% ؛ 2.1% و 0.9% على التوالي.

في حين نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات 20.8%، 7.29% و 15.7% على التوالي، وبهذا فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي.

لكن اذا ما قارنا هذه النتائج مع الضغوط التضخمية التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينيات نلاحظ وجود تعارض حيث أن السنوات 1993؛ 1994 و 1995 عرفت معدلات تضخم مرتفعة 20.54% ؛ 29.04% و 29.77% على التوالي. في حين سجل معامل الاستقرار النقدي نتائج منخفضة 9.39% ؛ 16.6% و 5.66%. ونلاحظ وجود تعارض في سنة 2001 حيث كان معدل التضخم منخفضا 4.22% بالمقارنة مع معامل الإستقرار النقدي الذي سجل قيمة كبيرة (B=42.61)، في المقابل سجل معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي 4.61% والتغير

الحاصل في السيولة المحلية (M_2) قدر بـ 47.22%. مما يعني أن التضخم منخفض نسبيا بالمقارنة مع من قيمة معامل الاستقرار النقدي المرتفعة ($B=42.61$)، ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج الداخلي، نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات، حيث فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي⁽¹⁹⁾.

أما خلال الأربع سنوات الأخيرة (2009-2012)، فقد عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا واضحا يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة ماعدا سنة 2010، التي سجلت قيمة مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي ($B=15.09$) نتيجة زيادة معدل نمو السيولة المحلية (17.89%)، وانخفاض في معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي (2.8%).

الجدول رقم (03): معامل الاستقرار النقدي (B) للفترة (1990-2013)

السنوات	$\Delta Y/Y$ %	$\Delta M_2/M_2$ %	B	السنوات	$\Delta Y/Y$ %	$\Delta M_2/M_2$ %	B
1990	0.80	11.41	10.61	2002	5.6	18.75	13.15
1991	-1.20	20.8	22	2003	7.2	16.2	9
1992	1.80	31.27	29.47	2004	4.3	9.99	5.69
1993	-2.10	7.29	9.39	2005	5.9	8.84	2.94
1994	-0.9	15.7	16.6	2006	1.7	19.49	17.79
1995	3.8	9.46	5.66	2007	3.4	23.85	20.45
1996	4.1	14.64	13.54	2008	2	15.67	13.67
1997	1.1	18.25	17.15	2009	1.6	3.42	1.82
1998	5.10	19.57	14.47	2010	3.6	12.3	8.7
1999	3.20	13.94	10.74	2011	2.8	17.89	15.09
2000	2.20	14.13	11.93	2012	3.3	8.66	5.36
2001	4.61	47.22	42.61	-	-	-	-

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لـ M_2 و Y

ثانيا- أسباب التضخم في الجزائر: أهم أسباب الضغوط التضخمية في الجزائر ما يلي :

I-زيادة الطلب المحلي :

إن التطورات التي عرفتها الجزائر هي التي زادت من حجم أهمية زيادة الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، ويعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد

الوطني، حيث يشكل الأجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، فالأجور التي يتحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، والتي يكون لها تأثيرا مباشرا على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نتيجة التأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يحتاج إلى وقت حتى يتكيف مع الطلب الجديد، أو بين فترة عملية الاستيراد إذا لم يتجاوب الجهاز الإنتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

وقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من 15.52 سنة 1990 إلى 113,82 سنة 2012، محققا بذلك تضاعف حجم الاستهلاك الخاص (16.5) مرة بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 2.6%، أما الاستهلاك العام فقد وصل إلى 3184 مليار دينار جزائري سنة 2012. وقد بلغ معدل نمو الاستهلاك النهائي خلال الفترة (2000-2012) بنسبة 269%، بينما بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة نسبة قدرها 294.67%.

2- ارتفاع التكاليف الإنتاجية :

تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% و 90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات⁽²⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة باعتبارها مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفاتورات من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي نستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطياتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية.

3- الأسباب النقدية :

تشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد، لكن قد تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة كما يوضح Pierre Berger في كتابه⁽²¹⁾ : " تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذا تم إصدار الفائض منها، وهي عنصر التوسع الاقتصادي، وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة".

3-1- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها :

تطورت الكتلة النقدية M_2 خلال الفترة (1990-2000) بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 10.5%، وقد كانت معدلات نموها مرتفعة في الفترة (1990-1994)، نتيجة لتطبيق سياسة نقدية توسعية أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة. ووصل معدل نمو M_2 سنة 1995 أدنى مستوى له 10.5%، مقابل معدلات نمو منخفضة سنتي 2004 و2005 بـ 11.4% و 10.9% على التوالي.

وقد تراجعت الكتلة النقدية بـ 3.1% سنة 2009، حيث تتعارض هذه الوضعية مع أهداف التوسع في المجاميع النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية⁽²²⁾.

وبعد هذا التوسع النقدي المنخفض في 2009 (3.1%) وتحت تأثير الصدمة الخارجية الهامة، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من الوتيرة العالية التي ميزت سنوات 2006؛ 2007 و2008، حيث قدر بـ 13.8%⁽²³⁾.

أما سنة 2011 فقد شهدت ارتفاعا في معدل نمو الكتلة النقدية 19.9%. وقد تزايدت خلال نفس السنة الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ 21%، في الوقت الذي سجلت فيه الودائع لدى مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية ارتفاعا أكثر أهمية قدر بـ 40.58%. كما عرف التوسع النقدي تراجعا معتبرا سنة 2012 (10.9%) مقابل 19.9% سنة 2011 و 15.4% سنة 2010)، خصوصا تحت تأثير تقلص ودائع قطاع المحروقات.

وبالنسبة لمقابلات الكتلة النقدية نجد أن القروض المقدمة للاقتصاد في ارتفاع إلى غاية سنتي 1993 و1994 لتتخفف إلى 220.2 و305.8 مليار دج على التوالي، ثم ترتفع تدريجيا لتبلغ 1778.3 مليار دج سنة 2005، أما الديون على الخزينة فشهدت ارتفاعا خلال الفترة (1990-1993)، إلا أنها سجلت انخفاضا طفيفا سنة 1991، وقد بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 1994، حيث قدرت بـ 468.5 مليار دج، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1996 لترتفع الديون على الخزينة ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 1999، وتعود للانخفاض حتى بلغت (-939.2 مليار دج) سنة 2005.

وقد انتقلت القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة 2005-2007 من 1905.4 مليار دج سنة 2006 إلى 2205.2 مليار دج سنة 2007. كما تزايدت القروض الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 15%، والقروض الموجهة للقطاع العمومي بنسبة 15.4%.

أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012

كما سمحت السيولة الواسعة للمصارف بمواصلة التوسع في القرض للاقتصاد في 2008، لاسيما لتمويل الاستثمارات المنتجة. حيث قدرت القروض المقدمة للاقتصاد سنة 2010 بـ 3268.1 مليار دج. أما في سنة 2011 فقد ارتفعت إلى غاية 3726.51 مليار دج.

بينما الديون على الخزينة فقد ارتفعت خلال الفترة (1990-1993)، إلا أنها سجلت إنخفاضا طفيفا سنة 1991، وقد بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 1994، حيث قدرت بـ 468.5 مليار دج، لترتفع خلال السنوات 1997؛ 1998 و 1999، وتعود للانخفاض سنة حيث بلغت (-3406.604) مليار دج.

أما حجم الاحتياطيات الأجنبية فقد بلغت 3.45 مليار دولار سنة 1990، لتراجع قليلا خلال سنتي 1991 و 1994 مع الإصلاحات التي شرعت فيها السلطات. ثم عادت للارتفاع ابتداء من 1995، فقد عرفت تذبذبا نتيجة تأثيرها بالتغير في أسعار البترول، لكنها بعد سنة 2000 عرفت زيادة مستمرة إلى أن بلغت 56.18 مليار دولار سنة 2005، بعد أن كانت 0.77 مليار دولار سنة 1990، فزيادة الإحتياطيات الأجنبية مكنت البنك المركزي من إصدار العملة الوطنية مقابل هذه الإحتياطيات.

وهذه المصادر الثلاث (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة والإحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية) للإصدار النقدي تؤدي إلى زيادة التضخم، نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي، والديون التي تمنحها الخزينة العامة أدى هذا إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس جميع القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف نظرا لإرتفاع الأعباء المالية للمؤسسات التي أدى بها إلى رفع الأسعار⁽²⁴⁾.

3-2- زيادة النفقات العامة :

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، لعب دورا هاما في ظهور الضغوط التضخمية، حيث نجد أن عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات من خلال المداخيل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والإعلانات.

ففي فترة التسعينات سجلت السنوات (1992-1995) عجزا في الميزانية، نتيجة لزيادة النفقات خلال هذه السنوات لتمويل برنامج التصحيح الهيكلي. وبحلول سنة 2000 حدثت تذبذبات في

الميزانية وحقت فائضا معتبرا سنتي 2005 و2006 قدر بـ 1030.6 و1185.5 مليار دج على التوالي، وعجزا سنتي 2009 و2010 قدر بـ 551.9 و119.9 مليار دج على التوالي.

4- التضخم المستورد :

تتغير حدة التضخم المستورد بالتركيب الهيكلي للواردات الجزائرية، الذي تميز بانفتاحه الواسع على السلع التجهيزية، والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها. ونتيجة لتحرير التجارة ارتفعت الواردات بشدة في سنة 1994، حيث استمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى سنة 1995. بالرغم من التحرير التجاري، وانخفضت الواردات بالقيمة الحقيقية سنة 1996 ثم ظلت عند نفس المستوى سنة 1997⁽²⁵⁾.

لتصل إلى 2.346 مليار دولار سنة 2001، ثم ترتفع من جديد إلى أن تصل إلى 3.357 مليار دولار سنة 2005. ثم استقرت واردات السلع تقريبا بداية من سنة 2008 حيث بلغت 9.25 مليار دولار، وفي سنة 2009 بلغت 9.55 مليار دولار. وقد وصلت واردات المواد الغذائية وبلغت 13.38 مليار دولار سنة 2011 مقابل 11.41 مليار دولار سنة 2010. حيث مست هذه الزيادة على وجه الخصوص المواد الغذائية الأساسية بـ 60.7%⁽²⁶⁾.

في حين واصلت واردات السلع ميلها التصاعدي بمعدل نمو قدره 20% خلال السداسي الأول من سنة 2013 مقارنة بنفس السداسي من سنة 2012، حيث بلغت هذه الواردات 28,38 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2013 مقابل 23,64 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2012⁽²⁷⁾.

رابعا : الجانب القياسي للدراسة وتحليل النتائج.

1- متغيرات الدراسة : تتمثل المتغيرات محل الدراسة في كل من :

- المتغير التابع : والمتمثل في ميزان المدفوعات ونرمز له بالرمز BP والوحدة هي مليار دولار ؛

- المتغير المستقل : والمتمثل في معدل التضخم INF والذي تم حسابه انطلاقا من مؤشر

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100 \quad \text{CPI أسعار المستهلك}$$

2- تحليل استقرارية السلاسل الزمنية :

لقد تم هذا الاختبار بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey Fuller ADF (augmented) يمكننا التعبير عن نماذجه الثلاث مع اعتبار المتغيرين اقتصاديين BP و INF كما يلي :

النسبة لمعدل التضخم INF :	النسبة لميزان المدفوعات BP :
$\Delta INF_t = PINF_{t-1} - \phi_j \Delta INF_t - j + 1 + \xi_t$	$\Delta BP_t = PBP_{t-1} - \phi_j \Delta BP_t - j + 1 + \xi_t$
$\Delta INF_t = PINF_{t-1} - \phi_j \Delta INF_t - j + 1 + C + \xi_t$	$\Delta BP_t = PBP_{t-1} - \phi_j \Delta BP_t - j + 1 + C + \xi_t$
$\Delta INF_t = PINF_{t-1} - \phi_j \Delta INF_t - j + 1 + C + bt + \xi_t$	$\Delta BP_t = PBP_{t-1} - \phi_j \Delta BP_t - j + 1 + C + bt + \xi_t$

ولتطبيق اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية لابد من الأخذ بعين الاعتبار الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم $H_0: \phi_j = 1$ عدم استقرار السلسلة الزمنية.

والفرضية البديلة $H_1: \phi_j \neq 1$ استقرار السلسلة الزمنية

وبعد استعمال اختبار ADF بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8 قمنا بتلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : نتائج اختبار ديكي فور الموسع ADF

القيمة الحرجة 5%	INF	BP	النموذج	
-1.95	-2.38	-1.22	النموذج الأول	السلسلة
-3.00	-2.09	-1.83	النموذج الثاني	الأصلية
-3.60	-0.90	-3.43	النموذج الثالث	
-1.95	-4.52	-5.97	النموذج الأول	الفروق
-3.00	-4.5	-5.02	النموذج الثاني	الأولى
-3.60	-4.74	-4.89	النموذج الثالث	

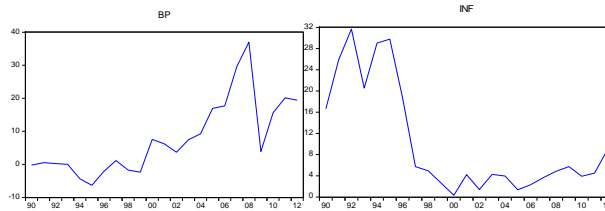
المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

تبين نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية لـ BP و INF ، أن القيم الحرجة للنموذج الأول لكل السلاسل الأصلية أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية لاختبار ADF عند مستوى دلالة 5% والتي تساوي (-1.95)، كما أن نتائج إحصائيات ADF للنموذج الثاني للسلسلتين الأصليتين BP و INF أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة (-3.00)، عند مستوى دلالة 5%، كما أن نتائج إحصائيات ADF للنموذج الثالث للسلسلتين الأصليتين BP و INF أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة (-3.60) عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي فالسلاسل الأصلية للمتغيرين غير

مستقرة لأنها تحتوي على جذر وحدة. ولمعالجة هذا يجب تعديل السلاسل بإجراء الفروق من الدرجة الأولى.

نلاحظ أن كل النماذج مستقرة في الفروق الأولى حيث القيم المطلقة لإحصائية ADF أكبر من القيم الحرجة في النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر، وبالتالي فالسلسلتين BP و INF مستقرتين من الدرجة الأولى.

الشكل رقم(02): تطور سلسلة BP و INF خلال فترة الدراسة.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

3-تقدير وتحليل نموذج الدراسة و تقييم النتائج :

- تقدير النموذج :

باستعمال الإحصائيات المتوفرة عن السلسلتين BP و INF خلال الفترة 1990-2012، سوف نقوم بتقدير نموذجنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) على السلسلتين DBP و DINF انطلاقا من أنهما مستقرتين من الدرجة الأولى، وذلك بالإستعانة ببرنامج «Eviews8».

Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.807313	1.933449	0.417551	0.6807
DINF	-0.242219	0.347008	-0.698022	0.4932
R-squared	0.023782	Mean dependent var		0.892727
Adjusted R-squared	-0.025029	S.D. dependent var		8.939319
S.E. of regression	9.050497	Akaike info criterion		7.330024
Sum squared resid	1638.230	Schwarz criterion		7.429210
Log likelihood	-78.63027	Hannan-Quinn criter.		7.353390
F-statistic	0.487235	Durbin-Watson stat		2.564798
Prob(F-statistic)	0.493200			

من خلال نتائج التقدير يبدو جليا أن معالم النموذج غير مقبولة إحصائيا T-stat=- (0.69؛ 0.49)، وهذا ما يجعلنا نرفض هذا النموذج ونستبعد فرضية العلاقة الخطية بين التغير في ميزان المدفوعات والتغير في معدل التضخم.

2- اختبار Granger للسببية بين التغير في معدل التضخم DINF و التغير في ميزان

المدفوعات DBP

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DBP does not Granger Cause DINF	20	0.21372	0.8100
DINF does not Granger Cause DBP		0.00329	0.9967

من خلال نتائج اختبار جرانجر للسببية، يمكننا قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن التغير في ميزان المدفوعات لا يؤثر ولا يتسبب في التغير في معدل التضخم (لأن الاحتمال الحرج يساوي 0.81 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05)، ويمكننا قبول فرضية أن التغير في معدل التضخم لا يؤثر ولا يتسبب في التغير في ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%، وخالصة القول هي أنه لا توجد علاقة سببية متبادلة بين التغير في ميزان المدفوعات والتغير في معدل التضخم. قد يفسر هذا بأن التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم لا تعكس بشكل كامل ودقيق التغير الذي يحدث في ميزان المدفوعات، كما أن التغير في ميزان المدفوعات لا يؤثر على التغير في معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار.

3- تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR:

بعد أن تأكدنا من أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ضعيف في تفسير العلاقة الاقتصادية القائمة بين التغير في معدل التضخم والتغير في ميزان المدفوعات نتيجة لوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وما دامت السلسلتين DBP و DINF متكاملتين من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، إذن يمكننا نمذجة العلاقة بين السلسلتين باستخدام متجهات الارتباط الذاتي var، وفي هذا النموذج سنحاول إدراج التأخيرات الزمنية لكل من التغير في معدل التضخم والتغير في ميزان المدفوعات في تقدير النموذج الذي يفسر التغير في ميزان المدفوعات، وذلك من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين وتقدير مدى تكيف العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل.

3-1- تحديد درجات التأخر في النموذج VAR:

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي var ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، حيث تمثل هذه الأخيرة عدد علاقات التكامل المتواجدة بين المتغيرات المدروسة، ويتحدد عدد درجات التأخر بالاعتماد على معياري Schwarz و Akaike حيث تحدد درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين والنتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : تحديد عدد درجات التأخر في النموذج VAR:

Sample: 1990 2012
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-133.7030	NA*	2683.046	13.57030	13.66987	13.58973
1	-132.5903	1.891577	3596.921	13.85903	14.15775	13.91734
2	-130.2790	3.466822	2332.073*	13.0279*	13.52577*	13.12509*

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

إن أقل قيمة لمعيارى Akaike و Schwarz تصاحب التأخر رقم 2، مما يعني أن عدد درجات التأخر في النموذج VAR هو (2)، وهذا يعني أن عدد علاقات التكامل بين التغير في ميزان المدفوعات والتغير في معدل التضخم تصاحب تأخرين زمنيين.

3-2- تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR الذي يقدر العلاقة بين التغير في معدل التضخم والتغير في ميزان المدفوعات :

بعد التأكد من أن السلاسل الأصلية غير مستقرة، ومعرفة درجة التأخر قمنا بتقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي بين كل من التغير في معدل التضخم والتغير في ميزان المدفوعات بالاستعانة ببرنامج Eviews8، حيث تحصلنا على النموذج التالي :

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$DBP = 0.414331526077*DBP(-1) + 0.393025589504*DBP(-2) - 0.0324518558676*DINF(-1) - 0.00176571790553*DINF(-2) + 1.64290129019$$

$$DINF = 0.0909647828332*DBP(-1) + 0.056317078723*DBP(-2) - 0.073809526098*DINF(-1) - 0.210470200298*DINF(-2) - 1.48554857205$$

3-3- التحليل الإحصائي :

الجدول رقم (06): اختبار طبيعية البواقي في النموذج var

Sample: 1990 2012
Included observations: 20

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.627063	NA*	0.660067	NA*	NA*
2	1.019288	NA*	1.095871	NA*	NA*
3	1.952112	0.7446	2.193311	0.7003	4
4	3.368294	0.9092	3.963539	0.8604	8
5	3.767460	0.9873	4.495761	0.9727	12
6	4.044832	0.9988	4.892006	0.9963	16
7	4.299650	0.9999	5.284033	0.9996	20
8	7.691603	0.9993	10.93729	0.9895	24
9	9.235547	0.9997	13.74446	0.9889	28
10	10.51597	0.9999	16.30531	0.9903	32
11	10.81654	1.0000	16.97323	0.9970	36
12	12.96735	1.0000	22.35026	0.9991	40

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

يبدو جليا أن إحصائيات اختبار (Q-statistique) غير معرفة إحصائيا خلال فترات التأخر من 3 إلى 12، احتمال قبول فرضية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أكبر من 0.05 في كل التأخرات المذكورة سابقا، ومنه نستنتج أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها وهي موزعة توزيعا طبيعيا، وهذا يعني أن نموذج أشعة الانحدار الذاتي مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم وميزان المدفوعات، ومن ثم تقدير مدى قدرة التغير في معدلات التضخم في التأثير على التغير الذي يحدث في ميزان المدفوعات.

3-4- التفسير الاقتصادي للنموذج :

بعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحيّة النموذج، أصبح نموذج أشعة أو متجهات الارتباط الذاتي الذي يقدّر التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات بدلالة التغير في معدلات التضخم صالح للتفسير ويمكننا أن نستنتج ما يلي :

- يعرف التغير في ميزان المدفوعات في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني للتغير في ميزان المدفوعات والتأخر الأول والثاني للتغير في معدل التضخم زائد الثابت، أي أن التغير في ميزان المدفوعات في السنة t يعرف ويتأثر بالتغير في ميزان المدفوعات في السنة السابقة والسنة التي تسبقها ($t-1, t-2$).

- يرتبط التغير في ميزان المدفوعات في السنة t طرديا مع التغير في ميزان المدفوعات في السنة السابقة $t-1$ ($b=0.41$)، ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع التغير في ميزان المدفوعات في سنة ما فيتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع أيضا في السنة المقبلة. ومعامل التغير في ميزان المدفوعات في التأخر الثاني $t-2$ موجب ($b=0.39$)، ويفسر هذا العلاقة الطردية بين التغير في ميزان المدفوعات في السنة t والتغير في السنة $t-2$ ، أي أنه إذا ارتفع ميزان المدفوعات في سنة ما فيتوقع أن يكون هناك ارتفاعا حتى بعد سنتين.

- يتأثر التغير في ميزان المدفوعات في الفترة t بحجم التغير في معدل التضخم في السنتين اللتين تسبقان هذه السنة، والعلاقة عكسية بين التغير في معدل التضخم الذي يصاحب التأخر الأول والثاني، أي أن الحكومة عندما تعمل على تخفيض معدل التضخم في سنة ما فهذا سيؤدي إلى زيادة في ميزان المدفوعات بعد سنة وسنتين، حيث يمارس التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، فزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى صعوبات في التصدير في الوقت الذي تتجه فيه الدولة لإشباع فائض الطلب عن طريق زيادة الاستيراد. وقد تضطر الدولة

للإفراط في الاقتراض مما يؤدي في النهاية لتعرض سعر الصرف للتدهور، كما أن تأثير التضخم على الميزان يكون أكثر وضوحا إذا كان قطاع التجارة الخارجية يساهم بنسبة كبيرة في الدخل، وإذا كان العجز الجاري بميزان المدفوعات يمكنه امتصاص جزءا من فائض الطلب، ويحد من سرعة اندفاع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فإن قدرة هذا العجز على امتصاص هذا الفائض تتوقف على إمكانية الاقتصاد الوطني من تدبير تمويل العجز بميزان المعاملات الجارية لميزان المدفوعات.

فيؤثر التضخم على الواردات تأثيرا سلبيا، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بالداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة لانخفاض سعرها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكثر من السلع المحلية المماثلة لها.

ينتج عن التضخم أيضا آثارا سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية، وخصوصا إذا كانت الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن لهذه الدولة نقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك في الأسواق الخارجية، ففي هذه الحالة فإن منتجي ومصدري هذه الدولة لا يحققون من صادراتهم الأرباح المطلوبة والمرغوب فيها، مما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق منح إعانات لهم، ويزداد الأمر سوءا إذا كانت صادرات هذه الدولة لا تتمتع باستقرار في أسعارها، كما أن زيادة الدخل التي تحقق لبعض الفئات الاجتماعية نتيجة التضخم وتوجهه للطلب على السلع المحلية القابلة للتصدير، قد يؤثر على حجم السلع المصدرة.

ويتأثر القطاع الصناعي بتضخم النفقة وذلك عن طريق : ارتفاع الأجور ؛ ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والوسيطة والاستثمارية المستوردة. ومن ثم فقد ترتفع الأسعار بشكل كبير وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المستلزمات المستوردة تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج، وكانت هناك صعوبات في استيرادها مع ارتفاع في أسعارها العالمية، الأمر الذي قد ينجم عنه ارتفاع في تكاليف إنتاج هذه القطاعات، وظهور الاختناقات والطاقت العاطلة مما ينعكس في النهاية على زيادة في تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي ارتفاع سعرها⁽²⁴⁾.

أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012

وبذلك يساعد التضخم على حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادات الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، والذي بدوره قد يضيف ضغوطاً أخرى إلى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد. فإذا لجأت الدولة على سبيل المثال إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد، فإنها تؤدي إلى أنه بدلاً من تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، يكون من نتيجته توجيه هذه القوة الشرائية الفائضة إلى الأسواق المحلية، الأمر الذي يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية الموجودة به. ويؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات أيضاً إلى صعوبات في سعر الصرف الأجنبي ويجعل الافتراض الخارجي أكثر صعوبة، وللتغلب على العجز في ميزان المدفوعات قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية.

3-5- تحليل مكونات التباين :

يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، وتكمن أهمية هذا الاختبار في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات نموذج الدراسة على جميع المتغيرات الأخرى.

الجدول رقم (07): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of DBP:			
Period	S.E.	DBP	DINF
1	9.281832	100.0000	0.000000
2	10.04245	99.96639	0.033605
3	10.25828	99.95831	0.041586
4	10.52791	99.95618	0.043815
5	10.52899	99.95107	0.048930
6	10.56543	99.95140	0.048603
7	10.57343	99.95048	0.049525
8	10.57496	99.95038	0.049616
9	10.57755	99.95033	0.049670
10	10.57758	99.95028	0.049724

Variance Decomposition of DINF:			
Period	S.E.	DBP	DINF
1	5.895150	0.780279	99.21972
2	5.778150	3.085145	96.91485
3	5.901296	3.090716	96.90928
4	5.935006	4.102603	95.89740
5	5.940950	4.121054	95.87895
6	5.946130	4.278559	95.72144
7	5.947690	4.321032	95.67897
8	5.947961	4.328753	95.67125
9	5.948390	4.341919	95.65808
10	5.948386	4.341984	95.65802

Cholesky Ordering: DBP DINF

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews8.

بالنسبة لتباين ميزان المدفوعات فقد أظهر الجدول أعلاه أن التضخم يفسر حوالي 0.033% من التغيرات في ميزان المدفوعات في الفترة الثانية، ثم بدأ هذا التفسير بالارتفاع التدريجي

ليصل إلى حوالي 0.05% في الفترة العاشرة. أما فيما يخص تباين التضخم فإن جدول تحليل التباين يظهر أن ميزان المدفوعات فسر حوالي 0.78% من التغيرات في معدلات التضخم في الفترة الأولى ثم ارتفع ليبلغ 4.34% في الفترة العاشرة.

النتائج :

- أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي واضح للتضخم على ميزان المدفوعات يمتد إلى سنتين ؛
- أن لزيادة النفقات العامة غير المبررة والسياسات الاقتصادية الخاطئة الأثر البالغ في زيادة معدلات التضخم؛
- أثر سياسة تحرير الأسعار في التسعينات بشكل كبير على الفعاليات الاقتصادية في الجزائر وساهم بزيادة نسب التضخم التي انعكست على ميزان المدفوعات بصورة واضحة ؛
- انخفاض قيمة الصادرات أثرت بشكل مباشر على ميزان المدفوعات ؛
- لقد كان لزيادة أسعار البترول اثر إيجابي في رفع رصيد ميزان المدفوعات في فترات التضخم.

الهوامش :

- (1) غازي حسين عناية ،التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص10.
- (2) صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص247.
- (3) حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص167.
- (4) أحمد رمضان نعمة الله (وآخرون)، مبادئ الإقتصاد الكلي،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص224.
- (5) Henri Guitton, Gerard Bremoul , La Monnaie , Édition Dalloz, Paris, 1978, p404.
- (6) أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 1995، ص365.
- (7) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص257.
- (8) المرجع السابق، ص259.
- (9) عبد الرحمن يسري احمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص215.
- (10) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص259.
- (11) لعراية مولود، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970 - 2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، الأردن، 2004، ص160.
- (12) O.N.S : " Collections statistiques " , N°91 , Alger , p 01-03 .
- (13) عبد الفضيل محمود : "مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي : الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1982، ص18 .
- (14) لعراية مولود، مرجع سابق، ص162.

أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012

- (15) تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، الجزائر، 25 أوت 2010، ص3.
- (16) تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص9.
- (17) صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص296.
- (18) نفس المرجع، ص296.
- (19) نفس المرجع، ص299.
- (20) Benachenhou: "Inflation-Dévaluation-Marginalisation", Dar Ech' Mourad, 07rifa, Alger, 1993, P.108.
- (21) Berger Pierre : "La monnaie et ses mécanismes", Éditions Bouchene , Alger, 1993, p108 .
- (22) تقرير بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، ص19
- (23) تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، الجزائر، 25 أوت 2010، ص5.
- (24) Bouzidi.Abdelmadjid: "Les années 90 de l 'économie algérienne", Éditions ENAG, Alger, 1999, pp 52-53 .
- (25) كريم الفتاشيبي (وأخرون) : " الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص113.
- (26) تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، الجزائر، ص12.
- (27) تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012، مرجع سابق، ص20.
- (28) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، ص ص498-507.